تحديات التقرير .. ومبادرات الإصلاح

خليل علي حيدر

ماذا فعل العالم العربي، بعد مرور خمس سنوات على "التقرير"؟ من يقرأ "تقرير التنمية الإنسانية العربية" للعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتملكه الحيرة من تخبط الرد العربي، سواء من القيادات السياسية أم النخب الفكرية.

يلخص السياسي الفلسطيني المعروف ياسر عبد ربه ما جاء في هذا التقرير، وما أشد حاجتنا إلى التذكر والتكرار، فيقول إن التقرير يشير إلى "أن العالم العربي متأخر عن مناطق أخرى في العالم النامي في توسيع المشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية التمثيلية واحترام الحريات.

أما على الصعيد الاقتصادي، فأوضح التقرير أن إجمالي الدخل القومي لاثنتين وعشرين دولة عربية أقل من دخل دولة أوروبية واحدة هي إسبانيا، فيما تقع 15 دولة عربية تحت خط الفقر في مصادر المياه (أقل من ألف متر مكعب للفرد سنوياً. ويقدر حجم البطالة السافرة بنحو 15 % من قوة العمل، ومن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 25 مليونا بحلول العام 2010، وفي مجال تمكين المرأة، فإن نسبة مشاركة المرأة العربية سياسيا واقتصاديا تُعد الأكثر تدنياً في العالم، فتبلغ نسبة النساء في البرلمانات العربية أقل من 5 %، كما يوجد في العالم العربي 65 مليون أمي، ثلثاهم من النساء، أما على صعيد المعرفة، فإن ما يترجمه العالم العربي سنوياً يبلغ خمس ما تترجمه اليونان وحدها».

هز التقرير القراء والجمهور في كل مكان، وربما خارج العالم العربي أكثر من داخله! وعمد الأميركان بالذات إلى إطلاق مشروع الشرق الأوسط الشامل، فيما اكتفى العالم العربي ببعض الإصلاحات والانتخابات، وتفرغ كتابه ومثقفوه لصب جام غضبهم على المبادرة ونواقصها وسقم نواياها مقترحيها وأهدافهم الخبيثة.

ولو كان مثل هذا التقرير المريع قد نُشر في أمة أخرى لقامت الدنيا وقعدت، وعمد الكتاب والمثقفون إلى نبش واقع السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم، وأسباب ضعف الإنتاج وهروب المستثمرين، واهتراء بنية التعليم العام وبؤس المؤسسات الثقافية وانعدام حرية البحث والتأليف، وتسلط القيم الذكورية وحرمان المرأة من المهد إلى اللحد من التربية العصرية، والحقوق الكاملة، وما يجري في المؤسسات السياسية والاقتصادية والخدماتية من تلاعب ونهب وسوء استغلال.

بعكس هذا، وكما قلنا مراراً، ترك العرب كل هذا ليتبارَوا في "تعرية الأهداف الأميركية" و"فضح المصالح الغربية" و"الزحف الاستعماري والإمبريالي القادم" و"التمهيد لتنفيذ بروتوكولات حكام صهيون"، وغير ذلك من الأشباح والغيلان التي تعج بها ثقافتنا السياسية!

بم طالب "المشروع الأميركي المشبوه" العرب؟ طالبهم، يقول "عبد ربه" نفسه، في ورقته عن الإصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي، بما يلي: مساعدة اللجان المستقلة للانتخابات مع تركيز خاص على الناخبات، تعزيز قدرات البرلمانات الوطنية من خلال جملة إصلاحات، دعم مشاركة المرأة في اللجان المختلفة، متابعة الإصلاحات القضائية، تعزيز حرية التعبير، تشجيع الحكم الرشيد.

انقسمت المقاومة العربية ضد المبادرة إلى مجموعة تحاربها على عدة جبهات: "ثمة من يعتقد أن توقيت المبادرة جاء على خلفية فشل الولايات المتحدة الأميركية في كل من العراق وأفغانستان، وإخفاقها في فلسطين، ونتيجة لاتساع المعارضة العالمية للحرب على العراق، ولهذا عرضت الولايات المتحدة المبادرة على قمة مجموعة الثماني التي عقدت بولاية جورجيا الأميركية في يونيو 2004 لتوسيع رعاية المبادرة. وقد لقيت مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" نقداً إضافياً من بعض المثقفين العرب يتصل بالأساس بصدقية صاحب المبادرة، سواء على الصعيد الأخلاقي (بالنظر إلى السياسة الأميركية في فلسطين والعراق) أو على صعيد أولوية الديمقراطية على جدول أعمال صاحب المبادرة، واستمرار الدعم الأميركي للنظم الاستبدادية في العالم العربي. وتعاملت العديد من الحكومات العربية مع المبادرة بتحفظ لأسباب وذرائع مختلفة، منها أن المبادرة تعد تدخلاً في شؤونها الداخلية، وأن المبادرات يجب أن تنبع من الداخل، وأن هناك خصوصية ثقافية للعالم العربي، وأن حل القضية الفلسطينية شرط للإصلاح، وأن الإصلاح على الطريقة الأميركية يؤدي إلى الفوضى والتطرف" (التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

غير أن ردود الفعل لم تكن كلها سلبية حتى على صعيد الحكومات، فقد وجدت بعض هذه الحكومات نفسها في وضع حرج سياسياً وإعلامياً مع تعاظم المشاكل الداخلية وتزايد الضغوط في الخارج. ولعل أهم إيجابيات المبادرات الدولية للإصلاح، كما يقول السيد "عبد ربه"، إنها دفعت الحكومات العربية، التي لم تكن تبالي بمطالب الرأي العام الوطني الراغب في الإصلاح في بلادها، إلى الاهتمام به، كما أن مؤتمرات القمة صارت تلتفت إلى مسائل الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد تعهد قادة الدول العربية في "وثيقة العهد"، الصادرة عن القمة العربية التي عقدت في تونس 2 مايو 2004، بـ "مواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة. وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام، ودعم سبل حرية التعبير المسؤول، ورعاية حقوق الإنسان وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق الدولية، والعمل على تعزيز دور المرأة العربية في بناء المجتمع».

ونشطت مؤسسات المجتمع المدني العربية في مجال دعم حركة الإصلاح، فعقدت مثلاً قمتها الموازية للقمة العربية في بيروت مارس 2002. ولعل أبرز ما أعلنته تلك المؤسسات رفضها التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للطعن في عالمية حقوق الإنسان أو الانتقاص منها أو تبرير انتهاكها، وشددت على أنه لا ينبغي توظيف القضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب لتبرير نهج تقييد الحريات أو التنكر للتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. كما وأكدت هذه المؤسسات، أن المساواة الحقيقية بين النساء والرجال تتجاوز المساواة القانونية إلى تغيير المفاهيم، والتصدي للصور النمطية عن النساء، ولهذا لابد من توفير فرص متساوية للنساء والرجال في المشاركة السياسية وإلغاء أي تمييز ضدهن في التشريعات الوطنية.

وعقدت هذه المؤسسات المدنية العربية لقاءات مماثلة في القاهرة في مارس 2004 وعمّان بالأردن في أكتوبر من العام نفسه، وأكدت في بياناتها على أبرز المطالب الإصلاحية وبخاصة في مجال الديمقراطية وفصل السلطات. غير أن وضع كل هذه المطالب والبيانات الختامية موضع التنفيذ في بلدان ومجتمعات العالم العربي ليست بالعملية السهلة كما نعرف جميعاً، وهناك حواجز قوية مكينة سياسية واقتصادية ودينية لابد أن نتحاور حولها بعمق قبل أن تسهل إزالتها. فبعض بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق المرأة موضع خلاف واعتراض في المجتمعات العربية والإسلامية، والاقتصاد الوطني لا يزال ضعيفاً وفرص العمل قليلة وبيد الدولة أو تحت رحمة الواسطات والوجاهات، كما أن الديمقراطية بشكلها العالمي الليبرالي موضع اعتراض من قبل النخب السياسية والثقافية العربية على حد سواء!

من ناحية أخرى، لا تزال المجتمعات العربية تنظر بحساسية هائلة إلى الضغوط والمطالب الدولية حتى لو كانت مجتمعاتنا ستنتفع منها وتتطور. ولقد أعجبت بتحليل طرحه د. عاطف القبرصي في نفس الكتاب الذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية في دولة الإمارات، يحاول أن يتنبأ بمصير الأفكار الإصلاحية داخل جسد الواقع العربي!

فإذا كان الاقتصاد الحالي في بلداننا بمثابة "كائن عضوي"، فمن المهم أن نعرف أنه سيطور "أجساماً مضادة" وسيتصدى لأية محاولات هامشية للإصلاح، ويجهضها، إذ لا يشك أحد في أن أولئك المنتفعين من إبقاء الأوضاع على ما هي عليه سيقفون بوجه أية محاولة للتغيير. ومع ذلك، فإن استبدال نظام اقتصادي بآخر قد يكون إجراء متطرفاً نظراً إلى أن "الكائن" الجديد قد لا تكتب له الحياة في ظروف البيئة الجديدة، كما أن تدمير "الكائنات القديمة" قد يجرد مجمل الاقتصاد من حيويته!

ولكن العالم العربي، بسبب تأخره الكبير والطويل في معالجة نفسه صار اليوم أمام مشكلة الإلحاح وفقدان فرصة الانتظار. فلم تعد عملية إصلاح الاقتصادات العربية، يقول د. قبرصي، مسألة اختيارية: "فلقد تقلصت دائرة الخيارات إلى حد كبير، وبات العرب أمام خيار قاس، فهم إما أن يتولوا بأنفسهم إنجاز عملية الإصلاح، وإما أن أطرافاً أخرى ستفرضها عليهم قسراً". العالم العربي أمام مفترق طرق واختيارات واختبارات صعبة مؤلمة. وقد سارت روسيا والصين في نفس الدرب ودول عديدة أخرى. وكلما انتظرنا تفاقمت مشاكلنا واختفت الحلول المتاحة. إن الوضع مصيري وشائك وبالغ الخطورة. ولكننا للأسف نتصدى لكل هذا القادم بأفكار وأحزاب وتيارات لا علاقة لها بالألفية الثالثة. والعولمة!

عن/ جريدة "الاتحاد" الإماراتية

ترقب انطلاقة السوق الخليجية المشتركة

أحدى الأسواق التجارية في الخليج

صنعاء/ سبأ:

تترقب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باهتمام بالغ، انطلاقة السوق الخليجية المشتركة التي أقرتها القمة الخليجية الـ28 في الدوحة مطلع ديسمبر الجاري، اعتباراً من مطلع العام المقبل 2008م ، في مسعى لدعم التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الدول الأعضاء.

وتعد السوق الخليجية المشتركة ، من أقوى أشكال التعاون الاقتصادي ومرحلة متقدمة عن الاتحاد الجمركي الخليجي الذي أطلق عام 2003م ، كما تتضمن عدداً من العناصر التي ستعزز التكامل بين دول المجلس، خاصة في تنفيذ عمليات تحرير تجارة الخدمات والاستثمار وتسهيل حركة عوامل الإنتاج المتمثلة في رؤوس الأموال ، والأعمال والإدارة ، وهو ما سيحقق مبدأ المواطنة الخليجية.

ويؤكد العديد من الاقتصاديين، أهمية انطلاقة السوق الخليجية المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس ، بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وإضافة إلى ذلك ، فان قيام هذه السوق سيسهم في تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق ، كما ستؤدي إلى وحدة وقوة الدول الأعضاء في مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وأكد وكيل وزارة المالية السعودية للشئون الاقتصادية حمد البازعي في تصريحات نشرت مؤخراً، أن دول مجلس التعاون استكملت جميع القواعد التنفيذية والأدوات التشريعية لمعظم المجالات الاقتصادية التي تشملها السوق الخليجية المشتركة.

معتبراً انطلاقة السوق تتويجاً للجهود التنسيقية التي بذلت من قبل اللجان المختصة في الدول، الأعضاء لوضع التنظيمات والقرارات المتعلقة بتطبيق هذه السوق وتسهيل تنقل مواطني دول المجلس ومعاملتهم كمواطني كل دولة في المجالات الاقتصادية التي تضمنتها المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس.

من جانبه يوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبد الرحمن الجريسي، إن السوق الخليجية المشتركة ستمكن المواطن الخليجي من حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

كما ستحقق للمواطن الخليجي العديد من المكاسب ، خاصة في مجال خدمات التعليم والتدريب والصحة وتنقل رؤوس الأموال والإقامة قبل غيرها خلال العام المقبل.

ويؤكد أن هذه الخطوة ، ستمثل صفحة جديدة في حياة الخليجيين الاقتصادية، معرباً عن ثقته بأنها ستحقق الكثير من الفوائد والمزايا للمواطنين الخليجيين، كما ستمكن حكومات دول المجلس من التعامل بمركز أقوى مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وأعرب الجريسي عن تطلعه لنجاح جهود دول مجلس التعاون لاستكمال الخطوة الباقية على طريق الوحدة الاقتصادية الخليجية والمتمثلة في تحقيق الوحدة النقدية وإطلاق العملة الخليجية الموحدة.

ويشير مراقبون اقتصاديون، إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتطبيق السوق الخليجية المشتركة، من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات، خاصة فيما يتعلق بعملية التنظيم وتوحيد الإجراءات وإجراءات التسجيل التجاري للشركات والمواصفات والمقاييس وتنقل البضائع والسلع من دولة إلى أخرى.

ويضيفون أن التطبيق الكامل للسوق المشتركة ، يحتاج أيضاً إلى المزيد من الوقت لتحقيق التكامل بعد الاتفاق الخليجي على تنفيذ حزمة الإجراءات الموحدة ، لوجود بعض الاختلافات في الأنظمة الحالية .

ويشددون على ضرورة أن تعمل جميع الجهات الحكومية المسئولة عن تنفيذ اتفاقية السوق الخليجية المشتركة ،على تذليل العقبات والصعوبات التي تعترض مسيرة الانطلاق وهي مهمة موكلة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون وعدد من اللجان الدائمة مثل لجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة التعاون التجاري وغيرها تحت إشراف المجلس الوزاري الخليجي والمجلس الأعلى.

يذكر أن مجلس التعاون الخليجي والذي تأسس في العام 1981 ويضم ست دول خليجية هي السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان.

(ميد): 100 مليار دولار الفوائض المالية في الشرق الأوسط سنويا

ابوظبي / متابعات:

قدرت مصادر فائض الأموال في الشرق الأوسط بأكثر من 100 مليار دولار سنويا. وقالت «ميد»، تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة غنية، وتوجد فيها إمكانات هائلة للاستثمار، وأضافت: عانت هذه المنطقة من النقص في فرص الاستثمار، يعود ذلك بشكل كبير إلى تردد أكثر العائلات في بيع أسهم في شركاتها الخاصة. وبدأ هذا الموقف في الآونة الأخيرة يتغير، ولكن تنظر الأعمال المتنامية في المنطقة إلى الخبرة التي يمكن أن تقدمها شركات المساهمة الخاصة، ومن المتوقع أن تزداد استثمارات شركات المساهمة الخاصة بنسبة 50 مليار دولار أمريكي خلال السنوات القليلة المقبلة.

ومع ازدياد دور شركات المساهمة الخاصة في تمويل المشاريع في الشرق الأوسط، أعلنت «ميد» عن مؤتمرها الأول حول شركات المساهمة الخاصة الذي سيقام خلال يومي 15 و16 (يناير) عام 2008. سيتناول هذا المؤتمر تقدم قطاع المساهمة الخاص في المنطقة وآفاقه للعام المقبل، وذلك من خلال سلسلة من العروض التقديمية الثاقبة والدراسات وحلقات عمل تفاعلية.

وسيتطرق مؤتمر «ميد» حول المساهمة الخاصة 2008 إلى معظم الأسئلة حول المساهمة الخاصة مثل تأثير الشريعة المتوافقة مع المساهمة الخاصة في أسواق دول الخليج العربي، وكيفية تقييم الشركات بدقة لضمان تحقيق أفضل العوائد من الاستثمار.

وقال أدمون أوسوليفان، رئيس «ميد» للمؤتمرات ومضيف المؤتمر: «لم تكن المساهمة الخاصة في أي وقت من الأوقات موضع نقاش أو جدل وقد يتساءل البعض لماذا تتفوق شركات ومستثمرو المساهمة الخاصة على شركات ومستثمري المساهمة العامة. سيتطرق هذا المؤتمر إلى الموضوع في عدد من العروض التقدمية العالمية من قبل شركات المساهمة الخاصة الرائدة. وأنا مسرور جدا من مشاركة العديد من الشركات المساهمة الخاصة الرائدة في منطقة الخليج العربي، في هذا المؤتمر.

وتعد منطقة الخليج العربي واحدة من مصادر المال الخاص الرئيسية في العالم، لكن يساء فهمها في بعض الأحيان».

سيتحدث في هذا المؤتمر عدد من رواد هذا القطاع منهم سمير الأنصاري الرئيس التنفيذي، لـ «دبي الدولية» DIC، واحدة من أبرز شركات المساهمة الخاصة الإماراتية. وسيشمل المؤتمر عددا من المتحدثين الآخرين منهم: عمار الخضيري الرئيس التنفيذي، لأموال الخليج والدكتور كريم الصوهل الرئيس التنفيذي في غولف كابيتال، وفيدريك سيكر المدير التنفيذي لأبراج كابيتال، وفيصل بن جمعة بلهول مؤسس وشريك إداري في إثمار كابيتال.

يتمحور هذا المؤتمر حول دراسات المساهمة الخاصة الرفيعة المستوى والتي ستتطرق إلى قطاع المساهمة الخاصة السريعة التغير. وللضمان من أن هذا المؤتمر سيتطرق إلى القضايا الكبرى من منظور دولي حقيقي، فسيحتوي على مدخلات من متكلمين مختصين من الهند وتركيا ومصر. وستكون هناك محاضرة قبل المؤتمر تتمحور حول استراتيجيات إدارة الثروات للمشاريع العائلية يقدمها الدكتور ديفيد بيستروي، دكتوراه في طب الغطة الديناميكية.

خمسة مليارات درهم صفقات أولية في معرض الشارقة الدولي للاستثمار العقاري

الشارقة

الشارقة / وام:

اكدت شركة رؤية الامارات لتنظيم المعارض المنظمة لمعرض الشارقة الدولي للاستثمار العقاري الذي اختتم الخميس الماضي نجاح المعرض في تحقيق صفقات ومبيعات وحجوزات تقدر بأكثر من 5 مليارات درهم في الوقت الذي عرضت فيه الشركات مشاريع عقارية بمئات المليارات.

واعلنت الشركة ان موعد الدورة الثانية لمعرض الشارقة الدولي للاستثمار العقاري / ايكرس الشرق الأوسط 2008 / سيكون في 15 إلى 17 ديسمبر 2008 في مركز اكسبو الشارقة.

وقال السيد نواف محمد عبيد مدير عام الشركة المنظمة أن معرض الشارقة الدولي للاستثمار العقاري أقيم تحت رعاية وبحضور سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي عهد ونائب حاكم الشارقة وبالتعاون مع مركز اكسبو الشارقة وبدعم غرفة تجارة وصناعة الشارقة وبشراكة إستراتيجية مع شركة هيدرا العقارية وقد شهد نجاحا باهرا في دورته الاولى مع تحقيق الشركات العارضة اهدافها المرجوة.

وأضاف أن عدد زوار المعرض خلال أيامه الثلاثة تجاوز 20 ألف زائر .

ولفت الى ان احدى الشركات العارضة تمكنت من توقيع اتفاقية مع احدى الجهات لانشاء مدينتين سكنيتين متكاملتين في دولتين عربيتين باستثمارات تصل الى مليار درهم كما تمكنت شركة أخرى من بيع برجين كاملين في هذه المشاركة علاوة على قيام البعض الاخر ببيع نسب كبيرة من المشاريع المشاركة.

وحققت الشركات التي تعرض مشاريع عقارية في بعض الدول الخليجية والعربية نجاحا مماثلا سواء من حيث التعريف بتلك المشاريع بشكل جيد لعدد كبير من المستثمرين والمهتمين او من خلال بيع جزء كبير من تلك المشاريع.

وأشار الى ان الدورة المقبلة ستقام على مساحة 16 الف متر مربع مع حجز القاعات الاربع في المركز موضحا ان شركة رؤية الإمارات لتنظيم المعارض ستنظم حملة اعلانية مكثفة للدورة الثانية للمعرض.

الطيران العُماني رئيسا لاتحاد خدمات المطارات الخليجية

مسقط / وكالات:

تم اختيار الطيران العماني ممثلا بمدير أول العمليات الأرضية مازن بن سيف العمد رئيسا لاتحاد خدمات المطارات الخليجية (GASA)، وذلك خلال الاجتماع الثامن والستين للاتحاد الذي استضافته البحرين وعقد في مركز الخليج الدولي للمؤتمرات والمعارض بفندق الخليج في المنامة مؤخرا. بحث الاجتماع عددا من المسائل المتعلقة بخدمات الطائرات، ومنها إصدار التذاكر الكترونيا، الإجراءات الأمنية الجديدة، شراء المعدات والمتغيرات التعاقدية والنظم والتقنيات الجديدة التي تستخدم في المطارات. وفي هذا الخصوص أوضح مازن بن سيف العمد مدير أول العمليات الأرضية في الطيران العماني من أن اتحاد خدمات المطارات الخليجية (GASA) الذي تأسس عام 1978 يضم 11 وكالة اقليمية وهي خدمات مطار السيب الدولي بسلطنة عمان، خدمات مطار البحرين وناشيونال لخدمات الطيران (ناس الكويت) ودناتا دبي وهيئة مطار الشارقة وخدمات مطار أبوظبي وخدمات مطار الشارقة والشركة الكويتية لخدمات الطيران ومطار رأس الخيمة والشركة الوطنية لخدمات المناولة بالسعودية ومطار الفجيرة الدولي، وهي الوكالات التي تتولى خدمات المناولة الارضية في المطارات الخليجية. ونوه من أن الأعضاء يجتمعون بشكل منتظم للتباحث حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، حيث نسعى دائما حسبما قال إلى تنسيق جهودنا لمواصلة تحسين الخدمات المقدمة للمسافرين في المطارات الخليجية وتوفير الدعم المشترك من خلال تبادل الافكار في ما يتعلق بالسلامة وإجراءات التوثيق والمعدات والتجهيزات والتدريب، بهدف تطوير الخدمات، وبما يساهم في تحقيق فاعلية أعلى من حيث التكلفة وتحسين خدمات المناولة. الاتحاد ايضا يحرص على انشاء وتوفير خدمات ذات معايير تتفق أو أعلى من متطلبات شركات الطيران الدولية.

الطيران العماني

واضاف العمد أنه وبالرغم من المنافسة من اجل الاعمال التجارية القائمة بين مشغلي المطارات الخليجية الأعضاء، إلا انها ادركت من أن الجهود الرامية إلى تحسين المعايير بشكل عام في المنطقة، سيؤدي الى جذب شركات طيران إضافية وبما ينصب لفائدة الجميع. أعضاء الاتحاد مصممون على مواصلة الجهود من أجل تطوير وتحسين المعايير في المنطقة كما أكد.

من جانبها أوضحت دائرة الاتصالات التنفيذية والإعلام في الطيران العماني من أن العام 1990 شهد تسليط الضوء على منطقة الخليج، مع زيادة الوعي في جميع إنحاء العالم نحو فرص السفر المتاحة فيها. أسواق جديدة قد نشأت مما أدى إلى نمو وتوسع عدة مطارات في المنطقة. وقد اتخذت عدة مبادرات أكثر من أي وقت مضى من جانب الاتحاد لضمان أن الخبرات والموارد الموجهة لإعطاء شركات الطيران والركاب والشاحنين مستويات أعلى من الخدمة. كما وقد تم تطوير دليل إجراءات تدريبي، جنبا إلى جنب مع مجموعة شاملة من المواد التدريبية على جميع جوانب المناولة الارضية، كما ويجري الاتحاد دورات تخصصية في مختلف المواقع. واضافت الدائرة من أن المدير التنفيذي لخدمات المطار في دبي والرئيس السابق لاتحاد خدمات المطارات الخليجية (GASA) اسماعيل علي البنا سلم مع مباركة الأعضاء رئاسة الاتحاد إلى مدير أول العمليات الأرضية في الطيران العماني، والذي قبل بدوره التحدي. ونوهت دائرة الاتصالات التنفيذية والإعلام من أن الشركة العمانية لخدمات الطيران (الطيران العماني) عضو معتمد ومطبق لمعايير المناولة الأرضية AHS1000 التي يمنحها الاتحاد الدولي للنقل الجوى (أياتا) للشركات التي تلتزم بتطبيق المعايير القياسية للمناولة الأرضية وتوفير الخدمات. الشركة العمانية لخدمات الطيران تعد أول شركة مناولة أرضية وموفرة للخدمات في منطقة الخليج، والتي نالت هذه الشهادة منذ العام 1997 ولا تزال محتفظة بهذا الإنجاز حتى الآن. قالت الدائرة إن شهادة تطبيق معايير المناولة الأرضية العالمية AHS1000 تعد من أهم مقاييس الجودة وأنظمة المراقبة التي يطبقها خبراء صناعة الطيران على مستوى العالم، وذلك من واقع الشروط التي يقررها الاتحاد الدولي للنقل الجوى للالتزام ببنودها من قبل وكلاء المناولة الأرضية في شركات الطيران، وهي تنسجم تماما مع أي مستوى للخدمة وليست بديلا عنها، مؤكدة أن تطبيق هذه المعايير العالمية AHS1000 يقلل من آثار المخاطر المستقبلية وذلك من خلال استمرار المشاورات المفتوحة والمناقشة ووضع أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتوفير إطار لحل المشاكل المستقبلية. تعد الآثار المترتبة على تداول العمل كشركات مناولة مع ناقل وليس للناقل، أي كوكيل لها حسبما أشارت دائرة الاتصالات التنفيذية والإعلام هام جدا ويحقق فائدة كبيرة لتحقيق التميز في تقديم الخدمات، حيث إنها تمكن من دمج مجهودات الطرفين والوقوف على السلبيات الراهنة ووضع الخطط اللازمة لمعالجتها. واختتمت بالإشارة إلى أن شهادة الجودة AHS1000 ليست نظام قياسي شامل ونظام مراقبة فعال على مستوى العالم لتقييم الخدمات الأرضية بشركات الطيران ووكلاء المناولة فقط، وإنما تعد أيضا التزاما بمعايير الجودة القياسية طبقا لمتطلبات الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA AHM 804)). سيعقد اجتماع اتحاد خدمات المطارات الخليجية (GASA) المقبل في سنغافورة، ويأتي متزامنا مع معرض ومؤتمر الطيران في سنغافورة خلال شهر فبراير 2008.

أخبار متفرقة

بحث التعاون الاقتصادي بين غرفة الشارقة وإيطاليا

الشارقة

ابوظبي / وام :

أكد سعادة احمد محمد المدفع رئيس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة عمق العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وايطاليا خاصة الاقتصادية منها.. وأعرب عن استعداد الغرفة لتسخير كل إمكانياتها لدعم وتقوية العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين بشكل عام والشارقة ومدينة ساساري بشكل خاص.

جاء ذلك خلال جلسة المحادثات التي عقدها مسئولون بالغرفة برئاسة سعادة احمد محمد المدفع مع وفد اقتصادي ايطالي برئاسة الدكتور جيوفاني سني رئيس مجلس إدارة غرفة مدينة ساساري الواقعة في جزيرة سردينا الايطالية بقاعة الاجتماعات في مركز اكسبو الشارقة .

حضر الجلسة من جانب الغرفة سعادة سعيد عبيد الجروان مدير عام الغرفة وسيف محمد المدفع مدير عام مركز اكسبو الشارقة وابتسام سعيد السوقي مدير إدارة الشؤون الدولية بالغرفة وعدد من أعضاء مجلس الادارة فيما حضرها عن الجانب الايطالي فردينا لدوفيوري رئيس المكتب التمثيلي الايطالي في الامارات وعدد من رجال الاعمال المرافق للوفد الايطالي .

وتطرقت جلسة المحادثات الى طبيعة أنشطة وخدمات كلتا الغرفتين والدور الذي تسهم به كل منهما في خدمة مجتمع رجال الاعمال والاعضاء المنتسبين اليهما واسهامات الغرفتين واتحادات الغرف الوطنية والاقليمية والدولية في تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية للفعاليات الاقتصادية المحلية مع نظرائهم من مختلف دول العالم.

وبحث الجانبان أهمية تبادل الزيارات بين الوفود الرسمية ورجال الاعمال في كل من الشارقة ومدينة ساساري للتعرف مباشرة على الفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة .

وأشاد المدفع بالدور الذي تقوم به السفارة الايطالية والمكتب التجاري التمثيلي الايطالي في تنمية العلاقات وزيادة حجم المشاركة الايطالية من مختلف المقاطعات والمناطق في الاحداث الاقتصادية والمعارض التي تستضيفها الشارقة عامة ومركز اكسبو الشارقة خاصة .

ودعا غرفة ساساري إلى الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي يوفرها مركز اكسبو للمشاركة في معارض ايطاليا المتخصصة التي تقام سنويا من ابرزها معرض نمط الحياة الايطالية الذي سيقام في مايو القادم .. مشيرا في هذا الصدد الى أن مركز اكسبو سينظم أول معرض من نوعه يقام خارج ايطاليا في فبراير القادم متخصص في الاحذية والجلود .

من جانبه اشاد رئيس غرفة تجارة مدينة ساساري الايطالية بالعلاقات بين البلدين منوها بالدور الذي تبذله غرفة الشارقة في توطيد التعاون القائم بينهما .

وأوضح أن تقارب العادات والتقاليد بين الشعوب العربية وشعب جزيرة سردينا وتشابه الاهتمامات يعزز من اقامة علاقات تعاون مثالية .. داعيا رجال الاعمال والمستثمرين إلى استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في المدينة الايطالية واقامة شراكة استثمارية مثالية.

وقدم تعريفا عن اهم القطاعات الاقتصادية التي تشتهر بها المدينة من صناعة وسياحة وصناعات يدوية وصناعة مواد البناء والمواد الغذائية .

وتم خلال المحادثات أيضا التركيز على اهمية تبادل البيانات والمعلومات وقوائم العروض التجارية والفرص والاستثمارية بينهما وتنظيم برامج تدريب لموظفي الغرفتين مستقبلا.

10 مليارات دولار اكتتابات مرتقبة بسوق الأسهم السعودية في 2008

الرياض / وكالات:

تتجه المملكة العربية السعودية خلال الـ12 شهرا المقبلة للدفع بكبرى الشركات العاملة فيها حاليا أو التي ما زالت في طور التأسيس نحو طرح أسهما للاكتتاب العام بالسوق المحلية أمام المواطنين في عام 2008.

ومن المرجح بحسب ما ذكرته صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أن تعلن 5 شركات مختلفة الأنشطة والقطاعات في أوقات مختلفة من العام عن طرح قرابة 3.244 مليارات سهم للاكتتاب العام، تبلغ قيمتها التقديرية نحو 37.975 مليار ريال (الدولار = 3.75 ريالات).

وينطلق في الخامس من شهر يناير المقبل رسميا الاكتتاب في 25 % من رأس مال شركة بترورابغ للتكرير والبتروكيماويات المحدودة، والتي تتملكها شركتا أرامكو السعودية وسوميتومو اليابانية، كأولى تلك الاكتتابات الضخمة في العام الجديد 2008، عبر طرح 219 مليون سهم، بواقع 21 ريالا للسهم الواحد، تمثل 10 ريالات كقيمة اسمية، و11 ريالا كعلاوة إصدار.

وسيتم تخصيص 50 % من الأسهم المطروحة للمواطنين السعوديين الأفراد، في حين ستخصص الـ50 % المتبقية لصناديق الاستثمار والمؤسسات المكتتبة.

ويأتي وفقا لتأكيدات شهدتها الساحة الاقتصادية السعودية من تنفيذيين في شركات سعودية عاملة وجديدة التأسيس على أن طرح أسهمها سيكون في حدود قصوى خلال الربعين الأول والثاني من عام 2008، في وقت تصنف فيه كشركات ضخمة من حيث الهيكلة الإدارية والكوادر ورأس المال وقيمة التأثير على القطاعات العاملة فيه لتقع فيما يسمى عرفا بين الاقتصاديين شركات «كوربورات» التي تعني (الشركات العملاقة).

وتضم قائمة هذه الشركات إضافة إلى «بترورابغ»، شركة التعدين العربية السعودية «معادن» المملوكة للحكومة إضافة إلى زيادة رأس مال بنك الرياض وطرح 70 % من مصرف الإنماء وشركة إم تي سي السعودية «زين» المؤسسة نتيجة شراكة بين شركة إم تي سي الكويتية وشركاء سعوديين بعد أن فاز التحالف برخصة المشغل الثالث للهاتف الجوال في السعودية.

وتبرز أهمية هذه الطروحات في أنها ستمثل ثقلا في سوق الأسهم إضافة إلى أنها سترفع وتيرة لعبة الكراسي بين الشركات من حيث كثرة الأسهم حال طرحها جراء قيمة الأسهم وحجم المطروح، حتى أن بعضها سيدخل قائمة أكبر الطروحات العامة في السعودية ودول الخليج وربما المنطقة العربية.